PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**24-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**National projects – healthcare sector problems – major corruption scandal**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Staff Report**

...«مشروعات قومية» ..ومشكلات فى قطاع «الصحة» ..وقضية «الفساد» الكبرى

«الإهمال والفساد» .. عنوان الصحة فى ٢٠١٥ .. ٥ أزمات هددت القطاع الصحى: «اختفاء الأدوية وغرق المستشفيات أبرزها .. و«المركزى للمحاسبات» يفجر مفاجأة الموسم بـ ١٥٨ مليون جنيه

تفجر معركة بين الوزير ووحيد دوس على رئاسة لجنة الفيروسات الكبدية

مر عام ٢٠١٥، ولم يطرأ أى تغيير أو تحسن على قطاع الصحة، والذى ظل فيه الإهمال والفساد هما سيدا الموقف، ولحقت به أزمات عديدة، بدأية من ضعف الإنفاق والمخصصات المالية للصحة، التى لم تتعد نسبة الـ٣٪ من ميزانية الدولة لهذا العام، إضافة أزمات سوق الدواء وكوارث الإهمال الطبى بالمستشفيات.

«الدستور» ترصد فى نهاية عام ٢٠١٥، ابرز الأزمات التى لحقت بقطاع الصحة ووزارته، والتى كان أبرزها مفاجأة الجهاز المركزى للمحاسبات.

بداية غير مبشرة: «اختفاء ١٠٠٠ نوع من الأدوية»

بدات أولى هذه الأزمات مع اختفاء بعض الأدوية الحيوية من الأسواق خلال مطلع عام ٢٠١٥، وتعالت أصوات المركز المصرى للحق فى الدواء، ونقابة الصيادلة، محذرة من تفاقم الأزمة التى تهدد الأمن القومى للدولة.

ورغم ذلك، لم تتحرك وزارة الصحة، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الأزمة على مدار العام، وتخطى عدد الأدوية التى اختفت من السوق ١٠٠٠ اسم تجارى، بحسب تقدير المركز المصرى للحق فى الدواء، منها أدوية حيوية تهدد حياة المرضى.

كانت أشهر الأدوية المختفية التى سُجلت فى نقابة الصيادلة غيابها هى: مذيبات الجلطات، البان الأطفال المدعمة، أدوية الفشل الكلوى، بخاخات الأزمات الصدرية، عقار «لاكتيلوز»، و«الألبومين» المخصصين لمرضى الكبد.....

وبدات اصابع الاتهام تشير إلى تعمد تفاقل الوزارة عن هذه الأزمة، لاسيما بعد رفضها إنشاء هيئة متخصصة لمراقبة سوق الدواء دون إبداء اسباب، لصالح بعض الشركات وسلاسل الصيدليات الكبرى، التى تنظر للدواء على انه سلعة وليس امنا قوميا للدولة.

«أزمة الأنسولين ومشتقات الدم»

وصلت أزمة اختفاء الأدوية إلى اوجها فى نوفمبر، بسبب أزمة «الأنسولين» التى اتهمت فيها الحكومة بتمرير مناقصة توريد الأنسولين للشركات متعددة الجنسيات، وتقديم تسهيلات لهم على حساب الشركات الوطنية، ما يهدد الصناعة المحلية لهذا العقار الحيوى.

وطالت الأزمة أيضا أدوية مشتقات الدم، والتى اختفت تماما فى أكتوبر الماضى، بعدما تجاهلت وزارة الصحة مقترح الشركة المصرية لخدمات نقل الدم «فاكسيرا»، ببناء مصنع لإنتاج مستحضرات صيدلانية منها ادوية مشتقات الدم «البلازما»، والتى تضع مصر فى أزمة حقيقية حال حدوث اى كارثة بيئية أو حروب.

«غرق المنشآت الطبية بسبب الأمطار»

كما كشفت أزمة الأمطار الغزيرة والسيول التى تعرضت لها بعض محافظات مصر فى نوفمبر الماضى، فشل التخطيط وفساد المحليات، وذلك بعد تقاعسهم عن إنقاذ المنشآت الطبية من الغرق.

وكانت أبرز المستشفيات التى أغرقت خلال الأزمة، مستشفى المعمورة للأمراض النفسية والعصبية، التى غمرتها مياه الأمطار، وادت لاحتجاز العاقم الطبى داخلها، فضلا عن انقطاع التيار الكهربائى عنها خوفا من صعق المرضى بها.

وحاولت إدارة المستشفى والطاقم الطبى حل الأزمة بإجلاء المرضى للأدوار العلوية، وطلب المساعدة من مستشفى العباسية للأمراض العقلية باستقبال المرضى لحين حل الأزمة، فضلا عن قيام الطاقم الطبى بإزاحة الماء بأنفسهم.

«المركزى للمحاسبات يفجر مفاجأة بـ ١٥٨ مليون جنيه»

وفجر الجهاز المركزى للمحاسبات مفاجأة من العيار الثقيل فى أواخر العام، حين طالب بالتحقيق فى إهدار القطاع الصحى مبلغ ١٥٨ مليون جنيه، اعتمدت لتنفيذ مشروعات غير مدروسة، تعثر معظمها وتوقف عن العمل.

وذكر المركزى للمحاسبات فى تقرير له، أن إنفاق الوزارة مبلغ ٤٧.٤ مليون جنيه من الحساب الرئيسى لصندوق تحسين الخدمة كرواتب لمستشارى الوزارة ومكافآت لكبار العاملين، وإهدار ٢٥ مليون جنيه بسبب فساد لقاحات انفلونزا الخنازير الزائدة عن الحاجة.

واتهم عدد من المنظمات الحقوقية الطبية أيضا، بإهدار ميزانية الصحة هذا العام فى إطلاق القوافل الطبية التى لا تقدم خدمة حقيقية للمرضى، والاكتفاء بتحديد أرضيات وحوائط المستشفيات بالرخام، فى ظل عدم توافر المستلزمات الطبية والأدوية، وكذلك عجز هيئة التمريض.

«خناقة وزارة الصحة مع الفيروسات الكبدية»

ولم يكتف عام ٢٠١٥ بهذه الأزمات فقط، ولكن شهد الشهر الأخير منه أزمة جديدة هددت استقرار علاج الملايين من مرضى الفيروسات الكبدية، بتفاقم الأزمة بين أعضاء لجنة الفيروسات الكبدية، والدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة، بسبب اعتراضهم على تدخله فى إدارة اللجنة، وإقالة الدكتور خالد قابيل المدير التنفيذى للجنة، والدكتور مجدى الصيرفى مدير المعهد القومى للكبد، والتى انتهت بتهديد ٧ من أعضاء اللجنة بتقديم استقالات جماعية.

وبدات هذه الخلافات بإصدار عماد الدين قرارا فى نوفمبر الماضى، بإعادة هيكلة اللجنة القومية للفيروسات الكبدية ليصبح هو رئيسها، ويتحول رئيسها السابق وحيد دوس لنائب له، وتفاقمت الخلافات بعد نقل مقر اللجنة من المجالس المتخصصة إلى ديوان عام الوزارة دون الرجوع للجنة.

وبالرغم من خروج بيان من الوزارة ينفى تلك الخلافات والاستقالات، إلا أن تصريحات أعضاء اللجنة، ورئيسها دكتور وحيد دوس، أكدت وجود خلافات وتهديد بالاستقالة فى حالة رفض الوزير اقتراحاتهم بخصوص إدارة اللجنة.